الأمم المتحدة

A/54/964

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2000
Arabic
Original: Russian

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نصَّي الرسالتين اللتين وجههما رئيس جمهورية بيلاروس ألكساندر لوكاشنكو إلى الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الوزيرة الاتحادية لخارجية النمسا السيدة بينيتا فيرِّيرو فالدنر (انظر المرفق الأول) وإلى الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية السيد خافيير سولانا (انظر المرفق الثاني).

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقَيها ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) ألكساندر **صيتشوف**

السفير

الممثل الدائم

060900 060900 00-61530 (A)
0061530

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

مينسك، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

لقد اطلعت باهتمام على فحوى الرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ التي تطرقتم فيها إلى مسألة إجراء انتخابات برلمانية في بيلاروس في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وإني أقدر كل التقدير ما تولونه أنتم ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من اهتمام بالتطور الديمقراطي في بيلاروس وتكوّن المؤسسات الديمقراطية فيها. وإني طالما رحبتُ بالمساعدة الكفء والمساندة العملية التي يقدمها شركاؤنا الغربيون الذين يتمتعون بخبرة أطول في ميدان الديمقراطية منا، وشجعتهما. وقد عكفنا باهتمام على دراسة كافة التوصيات والمقترحات التي طرحتموها أنتم وممثلو المنظمات الدولية النافذة الأخرى على مدى السنة الفائتة من خلال رئيس الفريق الاستشاري المعني بالرصد التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيلاروس السفير هانس غيورغ فيك.

وأؤكد لكم أنني بصفتي رئيسا للدولة بذلتُ ولا أزال قصارى جهدي لجعل الانتخابات النيابية المرتقبة تتسم بالانفتاح والحرية والديمقراطية. وإني في ذلك لأسترشد بمصالح بلدنا البعيدة المدى وليس باعتبارات مصلحية آنية.

آمل في ألا يتسم التعامل مع هذه المساعي بالتحيز، وأن تنطلق التقييمات من الوقائع وليس من التصورات المكونة سلفا عن بيلاروس. فمن المؤسف أن بعض هذه التصورات قد ترسخ في الأذهان وهو يعمل على تضليل الرأي العام في أوروبا.

وأود هنا أن أشاطركم بعض الرؤى التي أقترحها لحل المسائل التي طرحتموها.

أوافقكم الرأي أن ظاهرتي التضافر والثقة في المجتمع تكتسبان قيمة خاصة. وانطلاقا من هذا الواقع بالذات، شرعتُ أنا، بوصفي رئيسا لبيلاروس، وفقا لأحكام البند ٢٢ من إعلان قمة اسطنبول التي عقدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في إطلاق حوار بين القوى الاجتماعية والسياسية، فُتحت أبوابه أمام كافة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة مسائل تهم المجتمع، ومنها مسألة ''الخلافات الدستورية'' الذائعة الصيت.

ولعلكم تعرفون أن المعارضة الراديكالية في بيلاروس تحظى بتأييد يكاد لا يُذكر في المجتمع. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن مَن يسمى بقادتها المستقلين يحظون بتقدير تناهز

نسبته ٥ في المائة. ورغم ذلك، دُعي ممثلو المعارضة الراديكالية أكثر من مرة فيمَن دُعوا للمشاركة في الحوار. إن بودِّنا أن نُصغي إصغاءً كاملا للأقلية ونأخذ برأيها. لكن على الأقلية بدورها أن تحسب حسابا لإرادة الغالبية العظمى في المجتمع. وإن رفض فريق ضئيل من قادة المعارضة الراديكالية المشاركة في الانتخابات عائد إلى خوفهم من خسارتها. إن موقفا من هذا النوع يتناقض بوضوح ومصلحة التطور المستقبلي للمجتمع المدني في بيلاروس. وإني على قناعة من أنه لا يجوز تحويل الانتخابات إلى رهينة في أيدي بعض الأشخاص المفلسين سياسيا.

وإني أعتقد أن الحوار الحقيقي بين الحكومة والمعارضة، والذي تتكلمون في رسالتكم عن ضرورته، ينبغي الآن أن يجري في إطار الحملة الانتخابية التي بدأت. وعلى أولئك الذين يكنون اهتماما صادقا إزاء مناقشة القضايا التي تهم المجتمع البيلاروسي، أولئك الذين يودون من صميمهم وليس بالكلام بناء الديمقراطية، أن يشاركوا في الانتخابات. وكيف يمكن تأمين تقدم المؤسسات الاجتماعية إن لم يكن بواسطة الديمقراطية التمثيلية؟ وإنه ليس على الحكومة بل على الشعب أن يقدم برامجه، وما على الناخبين إلا أن يحددوا بأنفسهم وبحرية مَن يؤيدون.

وأود كذلك أن أؤكد أن للحوار الاجتماعي والسياسي في بيلاروس الحق في التطور والكينونة بما يتجاوز إطار الانتخابات البرلمانية المرتقبة، حيث أن عمليات التطور الاجتماعي في بلدنا مستمرة.

إن القانون الانتخابي الجديد لجمهورية بيلاروس عبارة عن وثيقة ديمقراطية ذات أرضية صلبة. ففيه روعيت المقترحات العديدة التي طرحها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وممثلو مختلف التجمعات السياسية. وقد جعلت هذه المقترحات الوثيقة المذكورة أكثر ديمقراطية من ذلك القانون الذي انتُخب على أساسه المجلس الأعلى للدورة الثالثة عشرة المعترف به في الغرب. وجدير بالملاحظة هنا أن المسودة الأولى نفسها للقانون الانتخابي الجديد حظيت بتقدير لجنة البندقية المنبثقة عن مجلس أوروبا كونها تشكل أساسا كافيا لإجراء انتخابات تتسم بالانفتاح والديمقراطية. كذلك فقد أعطت اللجنة الانتخابية للانتخابات في روسيا تقييما إيجابيا للصيغة النهائية للقانون. وإزاء هذه الخلفية، لا يمكن إلا ملاحظة الطابع المُسيَّس واللاموضوعي الذي تتسم به الاستنتاجات المعاكسة التي توصل إليها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قانون الانتخاب في بيلاروس.

وإنني لم أتوقف أمام التعديلات الجديدة التي أُدخلت بوصفها مبادرة رئاسية على القانون الانتخابي الذي أُقِر لتوه. وكان الحوار الاجتماعي السياسي بالذات هو الكامن وراء هذه المبادرة. فالأحكام الجديدة تضمن شفافية العملية الانتخابية وانفتاحها الكامل على عمليات الرصد سواء أتت من المراقبين الدوليين أو الداخليين.

وأشاطركم الرأي أن ثمة، إلى جانب الأحكام التشريعية، عوامل أخرى تتشكل منها البيئة الانتخابية العامة تتمتع بأهمية كبرى بالنسبة لإجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية حقيقية.

وأعتبر أن الشروط الضرورية التي تتيح إجراء انتخابات ديمقراطية وفقا لوثيقة كوبنهاغن المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مضمونة بمجملها في جمهورية بيلاروس. ومع ذلك، فإنني أبلغكم باستعداد بيلاروس القيام بمزيد من الخطوات الهامة في الميادين التي ذكرتموها في رسالتِكم.

فسوف يدرج في عداد اللجنة الانتخابية المركزية، مع حق المشاركة في المداولات، ممثلون عن الأحزاب السياسية التي تقدم مرشحين للنيابة. ويتضمن التشريع الانتخابي حاليا قاعدة تتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية في اللجان الانتخابية على جميع المستويات الأخرى. وعلى هذا الأساس دخل في لجان المناطق زهاء ٣٠ في المائة من ممثلي الأحزاب السياسية.

وقد ضمن قانوننا الانتخابي الجديد مباشرة لكافة المرشحين للنيابة والأحزاب السياسية المساواة المطلقة في الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية التابعة للدولة أثناء الحملة الانتخابية. وسوف يحصل جميع المرشحين النيابيين المسجلين، بصرف النظر عن اتجاههم السياسي، على حصص زمنية مجانية متساوية من البث على الأقنية التليفزيونية الحكومية لعرض برامجهم السياسية. وآمل أن تكونوا قد أُبلغتم بأن قادة المعارضة في بيلاروس يظهرون بانتظام منذ أشهر عديدة على أثير الأقنية الحكومية، بما في ذلك البث المباشر. وبالمناسبة، فإن زهاء ربع وسائل الإعلام الجماهيري في بلدنا حكومي، فيما ثمة مؤسسات تلفزة وإذاعة عاملة غير حكومية.

وقد أعلنت قيادة بيلاروس عن إرساء فترة ثقة خلال التحضير للانتخابات وإجرائها، حيث أخذت على عاتقها التزاما بعدم مفاقمة ظروف عمل المنظمات الاجتماعية والأحزاب والمجموعات السياسية، بما فيها المعارضة، والنقابات الحرة ووسائل الإعلام الجماهيرية. وأنا شخصيا أضمن التقيد بهذا الالتزام. بيد أنه يحق لنا أن نتوقع خطوات مماثلة من جانب المعارضة الراديكالية. وانطلاقا من اعتبارات حسن النية، سوف تؤمن الدولة لجميع الراغبين الإمكانية القانونية للمشاركة في الانتخابات المرتقبة.

ويعد توسيع مهام البرلمان جزءا لا يتجزأ من العمليات الاجتماعية الآخذة في الظهور في بيلاروس. وسوف يشكل ذلك أحد اتجاهات العمل لدى البرلمان الجديد.

وإنني أغتنم هذه المناسبة لأتوجه إليكم بطلب رسمي بأن توجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأعضاء فيها مراقبين إلى جمهورية بيلاروس لرصد الانتخابات النيابية المرتقبة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسوف تؤمَّن للمراقبين الدوليين والمحليين إمكانية حضور جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك أعمال اللجنة الانتخابية المركزية.

آمل أن تشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، انطلاقا من حرصها على التطور الديمقراطي في بيلاروس، مشاركة كاملة في رصد الانتخابات، وإلا غاب مصدر مباشر من مصادر الحصول على المعلومات الموثوقة، مما من شأنه أن يؤدي إلى التشكيك في موضوعية التقييمات اللاحقة.

وأعتقد أن أوروبا الموحدة تقدر مساهمة بيلاروس المباشرة في تعزيز الأمن في القارة. وتتسم هذه المساهمة بأهمية خاصة في هذه المرحلة من الأزمات التي ما فتئت تعصف بأوروبا، ولا شك في أنه ليس بوسع بيلاروس أن تعيش خارج الإطار الأوروبي. بل وانه ليس باستطاعة أوروبا أن تكون موحدة ووثيقة العرى بدون بيلاروس.

(توقيع) ألكساندر **لوكاشينكو**

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

مينسك، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

إني على يقين من أن تبادل الآراء الذي جرى بيننا سواء عن طريق الهاتف أو المراسلة يشكل أداة هامة لتطبيع العلاقات بين جمهورية بيلاروس والاتحاد الأوروبي. فمثل هذا التبادل من شأنه أن يتيح تفاهما أفضل ويساعد بشكل أسرع على تفادي أي سوء تفاهم.

إن العديد من العقبات التي تقف على طريق علاقاتنا إنما هي مصطنعة ومبالغ فيها. أما الافتقار إلى الاتصال الشخصي الذي يعزى سببه إلى قرارات الاتحاد الأوروبي المعروفة، فإنه يعيق عملية تجاوز الخلافات القائمة وتحسين التفاعل بين الطرفين. لذا فإني أقدر كل التقدير مبادرتكم بالقيام بهذا الاتصال.

إن تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي يشكل إحدى أولويات جمهورية بيلاروس. وفي الوقت ذاته، فإن دافعنا الأساسي ينطلق من اعتبارات التنمية الاقتصادية والتطور الديمقراطي لدولتنا ومجتمعنا.

وأؤكد لكم أنني بصفتي رئيسا للدولة بذلتُ ولا أزال قصارى جهدي لجعل الانتخابات النيابية المرتقبة تتسم بالانفتاح والحرية والديمقراطية. وإني في ذلك لأسترشد بمصالح بلدنا البعيدة المدى وليس باعتبارات مصلحية آنية.

آمل في ألا يتسم التعامل مع هذه المساعي بالتحيز، وأن تنطلق التقييمات من الوقائع وليس من التصورات المكونة سلفا عن بيلاروس. فمن المؤسف أن بعض هذه التصورات قد ترسخ في الأذهان وهو يعمل على تضليل الرأي العام في أوروبا.

وأود هنا أن أشاطركم بعض الرؤى التي أقترحها لحل المسائل التي طرحتموها.

أوافقكم الرأي أن ظاهرتي التضافر والثقة في المجتمع تكتسبان قيمة خاصة. وانطلاقا من هذا الواقع بالذات، شرعتُ أنا، بوصفي رئيسا لبيلاروس، وفقا لأحكام البند ٢٢ من إعلان قمة اسطنبول التي عقدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في إطلاق حوار بين القوى الاجتماعية والسياسية، فُتحت أبوابه أمام كافة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة مسائل تهم المجتمع، ومنها مسألة ''الخلافات الدستورية'' الذائعة الصيت.

ولعلكم تعرفون أن المعارضة الراديكالية في بيلاروس تحظى بتأييد يكاد لا يُذكر في المجتمع. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن مَن يسمى بقادتها المستقلين يحظون بتقدير تناهز نسبته ٥ في المائة. ورغم ذلك، دُعي ممثلو المعارضة الراديكالية أكثر من مرة فيمَن دُعوا للمشاركة في الحوار. إن بودِّنا أن نُصغي إصغاءً كاملا للأقلية ونأخذ برأيها. لكن على الأقلية بدورها أن تحسب حسابا لإرادة الغالبية العظمى في المجتمع. وإن رفض فريق ضئيل من قادة المعارضة الراديكالية المشاركة في الانتخابات عائد إلى خوفهم من خسارتها. إن موقفا من هذا النوع يتناقض بوضوح ومصلحة التطور المستقبلي للمجتمع المدني في بيلاروس. وإني على قناعة من أنه لا يجوز تحويل الانتخابات إلى رهينة في أيدي بعض الأشخاص المفلسين سياسيا.

وأود كذلك أن أؤكد أن للحوار الاجتماعي والسياسي في بيلاروس الحق في التطور والكينونة بما يتجاوز الانتخابات البرلمانية المرتقبة، حيث أن عمليات التطور الاجتماعي في بلدنا مستمرة.

إن القانون الانتخابي الجديد لجمهورية بيلاروس عبارة عن وثيقة ديمقراطية ذات أرضية صلبة. ففيه روعيت المقترحات العديدة التي طرحها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وممثلو مختلف التجمعات السياسية. وقد جعلت هذه المقترحات هذه الوثيقة المذكورة أكثر ديمقراطية من ذلك القانون الذي انتُخب على أساسه المجلس الأعلى للدورة الثالثة عشرة المعترف به في الغرب. وجدير بالملاحظة هنا أن المسودة الأولى نفسها للقانون الانتخابي الجديد حظيت بتقدير لجنة البندقية المنبثقة عن مجلس أوروبا كونها تشكل أساسا كافيا لإجراء انتخابات تتسم بالانفتاح والديمقراطية. كذلك فقد أعطت اللجنة الانتخابية المركزية في روسيا تقييما إيجابيا للصيغة النهائية للقانون. وإزاء هذه الخلفية، لا يمكن إلا ملاحظة الطابع المُسيَّس واللاموضوعي الذي تتسم به الاستنتاجات المعاكسة التي توصل إليها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قانون الانتخاب في بيلاروس.

وإنني لم أتوقف أمام التعديلات الجديدة التي أُدخلت بوصفها مبادرة رئاسية على القانون الانتخابي الذي أُقِر لتوه. وكان الحوار الاجتماعي السياسي بالذات هو الكامن وراء هذه المبادرة. فالأحكام الجديدة تضمن شفافية العملية الانتخابية وانفتاحها الكامل على عمليات الرصد سواء أتت من المراقبين الدوليين أو الداخليين.

وأعتبر أن الشروط الضرورية التي تتيح إجراء انتخابات ديمقراطية وفقا لوثيقة كوبنهاغن المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مضمونة بمجملها في جمهورية

بيلاروس. ومع ذلك، فإنني أبلغكم باستعداد بيلاروس للقيام بمزيد من الخطوات الهامة في الميادين التي ذكرتموها في رسالتكم.

فسوف يدرج في عداد اللجنة الانتخابية المركزية، مع حق المشاركة في المداولات، ممثلون عن الأحزاب السياسية التي تقدم مرشحين للنيابة. ويتضمن التشريع الانتخابي حاليا قاعدة تتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية في اللجان الانتخابية على جميع المستويات الأخرى. وعلى هذا الأساس دخل في لجان المناطق زهاء ٣٠ في المائة من ممثلي الأحزاب السياسية.

وقد ضمن قانوننا الانتخابي الجديد مباشرة لكافة المرشحين للنيابة وللأحزاب السياسية المساواة المطلقة في الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية التابعة للدولة أثناء الحملة الانتخابية. وسوف يحصل جميع المرشحين النيابيين المسجلين، بصرف النظر عن اتجاههم السياسي، على حصص زمنية مجانية متساوية من البث على الأقنية التليفزيونية الحكومية لعرض برامجهم السياسية. وآمل أن تكونوا قد أبلغتم بأن قادة المعارضة في بيلاروس يظهرون بانتظام منذ أشهر عديدة على أثير الأقنية الحكومية، بما في ذلك البث المباشر. وبالمناسبة، فإن زهاء ربع وسائل الإعلام الجماهيري في بلدنا حكومي، فيما ثمة مؤسسات تلفزة وإذاعة عاملة غير حكومية.

وقد أعلنت قيادة بيلاروس عن إرساء فترة ثقة خلال التحضير للانتخابات وإجرائها، حيث أخذت على عاتقها التزاما بعدم مفاقمة ظروف عمل المنظمات الاجتماعية والأحزاب والمجموعات السياسية، بما فيها المعارضة، والنقابات الحرة ووسائل الإعلام الجماهيرية. وأنا شخصيا أضمن التقيد بهذا الالتزام. بيد أنه يحق لنا أن نتوقع خطوات مماثلة من جانب المعارضة الراديكالية.

وانطلاقا من اعتبارات حسن النية، سوف تؤمن الدولة لجميع الراغبين الإمكانية القانونية للمشاركة في الانتخابات المرتقبة.

ويعد توسيع مهام البرلمان جزءا لا يتجزأ من العمليات الاجتماعية الآخذة في الظهور في بيلاروس. وسوف يشكل ذلك أحد اتجاهات العمل لدى البرلمان الجديد.

وإنني أغتنم هذه المناسبة لأتوجه إليكم بطلب رسمي بأن يوجِّه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مراقبين إلى جمهورية بيلاروس لرصد الانتخابات النيابية المرتقبة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسوف تؤمن للمراقبين الدوليين والمحليين إمكانية حضور جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك أعمال اللجنة الانتخابية المركزية.

آمل أن يشارك الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من حرصه على التطور الديمقراطي في بيلاروس، مشاركة كاملة في رصد الانتخابات، وإلا غاب مصدر مباشر من مصادر الحصول على المعلومات الموثوقة، مما من شأنه أن يؤدي إلى التشكيك في موضوعية التقييمات اللاحقة.

وأعتقد أن أوروبا الموحدة تقدِّر مساهمة بيلاروس المباشرة في تعزيز الأمن في القارة. وتتسم هذه المساهمة بأهمية خاصة في هذه المرحلة من الأزمات التي ما فتئت تعصف بأوروبا.

ولا شك في أنه ليس بوسع بيلاروس أن تعيش خارج الإطار الأوروبي. بل وانه ليس باستطاعة أوروبا أن تكون موحدة ووثيقة العرى بدون بيلاروس.

وإني مستعد لمتابعة الحوار معكم في الوقت وبالشكل الذي ترونه مناسبا.

(توقيع) ألكساندر **لوكاشينكو**